

تقرير

ألمانيا بلا حكومة: مصير «المستشارة» مهدد؟

مصير المستشار الألمانية، أنجيلا ميركل، السياسي بات مهدداً مع فشل مفاوضات تشكيل الائتلاف الحكومي بعد شهرين من الانتخابات العامة، في ما وصفته «دير شبيغل» الأسبوعية الألمانية بـ«لحظة بريكست ألمانية»، وضعت البلاد أمام احتمالات عدة، منها إجراء انتخابات مبكرة

وصلت المستشار الألمانية، أنجيلا ميركل، إلى طريق مسدود في مفاوضات تشكيل ائتلاف حكومي ثلاثي، دفعها، أمس، إلى إجراء مشاورات مع رئيس البلاد، فرانك-فالتر شتاينماير، لتفعيل إجراءات دستورية تخرج البلاد من أكبر أزمة سياسية تعيشها منذ سنوات. وفيما كان خيارا الانتخابات المبكرة وتشكيل حكومة أقلية، مطروحين، أعلنت المستشار، أمس، تفضيلها إجراء انتخابات جديدة على قيادة حكومة أقلية، مضيئة أنها مستعدة للترشح مجدداً في حال إجراء انتخابات تشريعية مبكرة. وعلى الرغم من رغبتها تجنب ترأس حكومة أقلية، إلا أن تنظيم انتخابات مبكرة ستضعف موقف ألمانيا وأوروبا أكثر بعد الفشل التاريخي في مفاوضات تشكيل الائتلاف. في الأثناء، تعهدت ميركل، مساء الأول من أمس، «بذل كل ما في وسعها من أجل قيادة البلاد جيداً خلال الأسابيع الصعبة المقبلة». يأتي ذلك فيما رفض شتاينماير،

الذي يتمتع بحق إطلاق عملية حل مجلس النواب، اللجوء إلى هذا الإجراء على الفور، لأنه يريد أن يفسح المجال أمام ميركل لعرض كل الفرص من أجل تشكيل حكومة. وفي حال عدم التوصل إلى اتفاق من أجل تشكيل حكومة، سيتعين على شتاينماير إطلاق عملية استثنائية باقتراع مبكر، لكن يمكن أن تستغرق أشهراً لعدم وجود إطار قانوني لتنظيم جدول زمني.

وفي كلمة متلفزة، قال الرئيس الألماني إنه يتوقع «من كل الأحزاب أن تكون مستعدة للحوار لتسهيل تشكيل حكومة ضمن مهلة معقولة». وتابع قائلاً إن «سوء الفهم والقلق يسودان في بلادنا وأيضاً في الخارج، خصوصاً في الدول الأوروبية المجاورة إذا لم تتحل القوى السياسية لدينا بالمسؤولية». وتوجه بنداؤه ذاك إلى المحافظين والليبراليين والخضر، وإلى «الحزب الاشتراكي الديمقراطي» الذي يرفض التحالف مع ميركل بعد هزيمته في انتخابات أيلول 2017. من جهته، كرر خصم ميركل، زعيم الحزب «الاشتراكي الديمقراطي»، مارتن شولتز، أمس، تأكيد عدم خشيته «خوض انتخابات جديدة» على المستوى الشخصي، بات مستقبل المستشار السياسية غامضاً جداً، خصوصاً أن انتخابات مبكرة قد تصعب من إمكانية حصولها على الثقة من جديد. كل ذلك كان نتيجة زهاب أصوات حزبها في انتخابات أيلول 2017 إلى اليمين المتطرف المتمثل بـ«حزب البديل لأجل ألمانيا»، بعدما واجه موقفها الواسطي وقرارها فتح الحدود أمام أكثر من مليون مهاجر في عام 2015، اعتراضات متزايدة في الداخل. ورحب المسؤولون في حزب «البديل لأجل ألمانيا»، أمس، ألكسندر غولاند وليس فيدل، بإجراء انتخابات جديدة محتملة. وتعرض زعيم الليبراليين، كريستيان ليندner، الذي

انسحب من المحادثات خلال الليل لتهجمات من بعض السياسيين والصحافيين بإفشال المفاوضات لغايات انتخابية.



تختلف الأحزاب الأساسية على قضية استقبال مزيد من المهاجرين



ويعود الإخفاق في تشكيل حكومة إلى عدة نقاط خلاف أساسية بين الخضر والليبراليين والمحافظين، أولها قضية استقبال المهاجرين التي تُعد مسألة خلافية في ألمانيا

منذ عام 2015. من جهته، يريد «الاتحاد المسيحي الديمقراطي»، حزب المستشار، وحليفه البافاري «الاتحاد المسيحي الاجتماعي»، بالإضافة إلى الليبراليين، اعتماد سياسة أكثر تقييداً لأعداد المهاجرين الذين يجب على البلاد استقبالهم (200 ألف مهاجر في العام في حد أقصى). في المقابل، يرغب «الخضر» في تخفيف تلك القيود، والقيام بعملية لم تشمل كاملة العام المقبل لجميع المهاجرين.

من جهة ثانية، تختلف الأحزاب الثلاثة على كيفية خفض البلاد لانبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون ليصل إلى المستوى المتفق عليه دولياً. ويرى «الخضر» أن البلاد لا يمكن أن تفعل ذلك من دون إغلاق 20 مصنعاً للفحم الحجري هي الأقدم في ألمانيا. هذه الخطوة يراها «الاتحاد المسيحي الاجتماعي» و«الحزب الديمقراطي الحر» (ليبراليون) عبارة عن «انتحار صناعي» لألمانيا، مثلما قال النائب

في البرلمان الأوروبي عن الليبراليين، ألكسندر لامبسوندورف، في وقت سابق.

خلاف آخر متعلق ببعض المسائل العالقة في الاتحاد الأوروبي، أولها بشأن طبيعية الرد الألماني على مقترحات الرئيس الفرنسي، إيمانويل ماكرون، حول إصلاح الاتحاد الأوروبي. وفيما يرفض الليبراليون الاقتراح المتعلق بإنشاء ميزانية خاصة لمنطقة اليورو، وهو أمر يلقي تقبلاً لدى حزب ميركل، يرى «الخضر» أن من الضروري عدم رد «اليد المفتوحة» للرئيس الفرنسي. وقال ماكرون، أمس، إن «التشجيع ليس في مصلحتنا... أي يتعين علينا أن نتقدم»، معرباً عن قلقه، في وقت سابق، إزاء الحائط المسدود في ألمانيا، لكنه أعرب عن الأمل في أن تظل برلين شريكاً «قوياً ومستقراً» حتى يتمكن البلدان من «المضي قدماً معاً».

(الأخبار، أ ف ب)

وصلت أنجيلا ميركل إلى طريق مسدود في مفاوضات تشكيل ائتلاف حكومي (أ ف ب)



تقرير

واشنطن تعيد بيونغ يانغ إلى قائمة «الدول الراحية للإرهاب»

أعدت الولايات المتحدة كوريا الشمالية على قائمتها السوداء «للدول الراحية للإرهاب» بعدما كانت قد حذفت من هذه القائمة في عهد الرئيس الأسبق جورج دبليو بوش في عام 2008

أعلن الرئيس الأميركي دونالد ترامب، أمس، أن بلاده قررت إدراج كوريا الشمالية مجدداً على قائمتها السوداء «للدول الراحية للإرهاب»، بهدف زيادة الضغوط على برنامجها النووي. وقال ترامب: «بالإضافة إلى تهديدها العالم بالدمار النووي، فإن كوريا الشمالية دعمت مراراً الإرهاب الدولي، بما في ذلك عمليات الاغتيال على أراضٍ أجنبية»، مشيراً إلى حالة الطالب الأميركي أوتو وارمبير الذي اعتقلته بيونغ يانغ، وتوفي في حزيران إثر غيبوبة.

وتنضم بيونغ يانغ بذلك إلى إيران وسوريا، والسودان الذي يعاود علاقاته الجيدة تدريجاً مع واشنطن. وكانت كوريا الشمالية قد أدرجت، بالفعل، على «القائمة السوداء» من 1988 إلى 2008 بسبب تورطها المفترض في تفجير طائرة كورية جنوبية، ما أدى إلى مقتل 115 شخصاً عام 1987. وقد سحبته إدارة جورج دبليو بوش من أجل المحادثات النووية التي انهارت في نهاية المطاف. ورأى ترامب، في قراره الذي وعد باتخاذ بعد رحلته الأخيرة إلى آسيا حيث تركزت جهود واشنطن على عزل كوريا الشمالية، أنه «كان يجب القيام بذلك منذ وقت طويل، قبل سنوات». وقال إن هذا القرار يمهّد لـ«عقوبات جديدة» ضد «كوريا الشمالية أو الأشخاص المرتبطين بها»، دعماً «لحملة ضغوط قسوى لعزل النظام القاتل». وستعلن وزارة الخزانة الأميركية عقوبات «مهمة» خلال أسبوعين، للوصول إلى «أعلى مستوى من العقوبات».

في غضون ذلك، عاد المبعوث الخاص للرئيس الصيني، سونغ تاو، إلى كوريا الشمالية، أمس، إلى بلاده،

بعد زيارة استمرت أربعة أيام، أطلع فيها مسؤولي كوريا الشمالية على نتائج المؤتمر الذي عقده الحزب أخيراً. ووفق «وكالة أنباء الصين الجديدة» (شينخوا)، تبادل سونغ مع المسؤولين الكوريين الشماليين وجهات النظر بشأن قضية شبه الجزيرة الكورية.

كذلك، أفادت «وكالة الأنباء المركزية الكورية الشمالية» بأن سونغ أجرى محادثات مع مسؤولين رفيعي المستوى، وأكدت أن الجانبين الصيني والكوري الشمالي تبادلوا وجهات النظر بشأن الوضع في شبه الجزيرة الكورية والمنطقة والعلاقات



سيول: صواريخ بيونغ يانغ قد تصل إلى واشنطن العام الحالي



الثنائية، وأيضاً تعزيز «الاتصالات بين الحزبين الحاكمين».

وفيما كان العالم الخارجي يراقب زيارة سونغ لبيونغ يانغ بحثاً عن أي إشارات بشأن احتمال تقدم في القضية النووية الكورية الشمالية، لم يتأكد اجتماع بين المبعوث الصيني ورئيس كوريا الشمالية، كيم جونج أون.

وجاء ذلك في الوقت الذي أعلنت فيه وكالة الاستخبارات في كوريا الجنوبية، أن كوريا الشمالية قد تجري مزيداً من الاختبارات الصاروخية هذا العام، وذلك لتطوير تكنولوجيا صواريخ بعيدة المدى، وتصعيد التهديد للولايات المتحدة.

وأضافت الوكالة أنها «تراقب التطورات عن كثب، لأن هناك احتمالاً لأن تطلق كوريا الشمالية مجموعة من الصواريخ الباليستية هذا العام بحجة إطلاق أقمار صناعية وتطوير سلمي للتكنولوجيا الفضائية».

وفي السياق، قال عضو لجنة الاستخبارات في برلمان كوريا الجنوبية، بي وان يونغ، إن «كوريا الشمالية أجرت أخيراً تجربة على محرك صاروخ، بينما رُصدت

حركة نشطة لمركبات قرب منشأة للصواريخ». وأضاف بي: «لم نرصد أي مؤشر على إجراء تجربة نووية قريباً، رغم أن مجمع بونغيري في الشمال يبدو جاهزاً لتفجير آخر في أي وقت».

كذلك، ذكرت الوكالة أن «من الممكن أن تكون كوريا الشمالية قادرة على تطوير صواريخ باليستية عابرة للقارات، يمكنها الوصول إلى البر الرئيسي الأميركي هذا العام».

في المقابل، صرّح سفير جمهورية كوريا الشمالية في تايلاند، مون سون مو، بأن «بيونغ يانغ واثقة من انتصارها على الولايات المتحدة في حال نشوب مواجهة عسكرية بين البلدين». ونقلت صحيفة «ذا نايشن» التايلاندية عنه قوله إن «كوريا تملك قنبلة هيدروجينية، وإذا بدأت الحرب فإننا مستعدون لها»، مشدداً على أنه «من دون شك ستنفوز في الحرب مع الولايات المتحدة». إلا أن مون أكد، في الوقت ذاته، أن «كوريا الشمالية لا تريد بدء حرب، ولكنها لا ترى أيضاً فرصاً لإجراء محادثات مع ترامب».

(الأخبار، رويترز، أ ف ب)